

عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان، و تقرير المصير، و تأثيراتهما على الثورة الجزائرية

الدكتور: رمضان بورغدة

قسم التاريخ

جامعة 08 ماي 45 - قالمة

الملخص

وضع الجنرال ديغول مباشرة بعد عودته إلى السلطة مخططا متكاملًا للقضاء على الثورة، جند من خلاله القدرات العسكرية الفرنسية لإلحاق الهزيمة العسكرية بالثوار، وقام في الوقت نفسه بإصلاحات سياسية، واقتصادية، واجتماعية عميقة، بهدف الحفاظ على الجزائر كأرض فرنسية، ولكن على أسس جديدة تتسجم مع المتغيرات المحلية و الدولية. و لما كان من غير الممكن في هذا المجال المحدود الإحاطة بكل جوانب هذا المخطط، فإنني سأركز في هذا الإطار على دراسة جوانب من هذا المشروع، كانت لها تأثيرات واضحة على مسار الثورة، و أعني بها: عرض سلم الشجعان الذي تقدم به الجنرال ديغول إلى الثوار الجزائريين في مؤتمر صحفي عقده يوم 23 أكتوبر 1958م، ثم قبوله بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم في خطاب ألقاه يوم 16 سبتمبر 1959م، و سأحاول - في هذا السياق - تحليل أهداف هاتين المبادرتين، ومدى تأثيريهما على تماسك الثوار، وعلى مسار الثورة الجزائرية.

مدخل:

كانت الثورة الجزائرية من أبرز التحديات التي واجهت النظام السياسي الفرنسي بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تسببت في اضطرابات سياسية خطيرة عصفت بالعديد من حكومات الجمهورية الرابعة، وازدادت أزمة النظام السياسي الفرنسي تفاقمًا، وبلغت ذروتها في ربيع 1958م، لما اتهمت قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر الحكومة بالعجز عن توفير المتطلبات المادية، والإمكانات العسكرية و التغطية السياسية الضرورية للقضاء على الثورة، و قامت يوم 13 ماي 1958م بحركة تمرد غير مسبوقه في تاريخ فرنسا الحديث، معززة بالعصيان المدني الذي قام به المستوطنون، فنتج عنها إعادة الجنرال ديغول (De Gaulle) إلى السلطة على أمل أن ينقذ الجزائر الفرنسية، مثلما أنقذ فرنسا من الاحتلال الألماني خلال الحرب العالمية الثانية.

و لا شك أن الجنرال ديغول كان يملك - منذ البداية- تصورا متكاملًا للقضاء على الثورة، يستند على ركائز واضحة، تتمثل في إلحاق الهزيمة العسكرية بالثوار الجزائريين، والقيام في الوقت نفسه بإصلاحات سياسية، واقتصادية و اجتماعية عميقة، تبقي على الجزائر كأرض فرنسية، ولكن على أسس جديدة تنسجم مع المتغيرات المحلية و الدولية.

و ليس من الممكن في هذا المجال المحدود الإحاطة بكل جوانب مشروع الجنرال ديغول في مواجهة الثورة الجزائرية، و المستوطنين الأوروبيين، و حلفائهم داخل مؤسسة الجيش الفرنسيين، أي القوى التي كانت وراء حركة 13 ماي 1958م، و لهذا سأركز في هذا الإطار على دراسة جوانب من هذا المشروع، كانت لها تأثيرات واضحة على مسار الثورة، و أعني بها، عرض الجنرال ديغول على الثوار الجزائريين لسلم الشجعان يوم 23 أكتوبر

1958م، ثم قبوله، في خطاب 16 سبتمبر 1959م بحق الجزائريين في تقرير مصير، ومدى تأثير هاتين المبادرتين على الثورة الجزائرية.

أولا- سلم الشجعان (23 أكتوبر 1958م)

في خطاب ألقاه يوم 04 جوان 1958م بمدينة الجزائر في أول زيارة له إلى الجزائر منذ تنصيبه رئيسا للحكومة الفرنسية يوم 01 جوان 1958م، طالب الجنرال ديغول أعضاء جبهة التحرير الوطني من دون أن يذكرها بالاسم بالتخلي عن الثورة، فورد في خطابه قوله «...أولئك الذين يقومون بمعارك فوق التراب الجزائري و الذين أعترف أنا بأنهم شجعان، لأن الشجاعة لا تنقص على الأرض الجزائرية...»⁽¹⁾.

وبعد نهاية خطابه تحدث الجنرال ديغول مع العقيد بواسيو (Boissieu)، وأخبره أنه ⁽²⁾: «سيتم تنظيم استفتاء في الجزائر يوم 28 سبتمبر، فلا تمنعوا قوائم الوطنيين، أو أولئك الذين يريدون التصويت بلا من المشاركة، و إذا قرر المتمردون النزول من معقلهم والمساهمة في الاستفتاء، فهذا سيرهن على أنهم يريدون حل المشاكل، وستكون بداية عودة السلم بخلاف استمرارهم في حمل السلاح».

وبعد أن بشر الجنرال ديغول السكان المسلمين في خطابه الذي ألقاه بقسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958م بالإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعترف إنجازها لفائدتهم بغرض تحسين ظروف معيشتهم، ومنحهم دورا سياسيا يليق بهم كمواطنين فرنسيين يتمتعون بنفس الحقوق التي يتمتع بها كل المواطنين الفرنسيين، تسائل قائلا ⁽³⁾: «هذا العمل السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي الضخم الذي نريد إنجازه هنا، من يستطيع وضعه قيد التحقيق؟ نعم من؟ إن لم تكن فرنسا؟....إن فرنسا تريد القيام بهذا العمل

ولديها الإمكانيات الضرورية لتحقيقه، وقد أقره الجزائريون، وهم يريدون أن يتحقق وأن يتم مع فرنسا بالذات».

وبعد ذلك اعتبر أن هذه الإصلاحات الضخمة لفائدة الجزائريين تجعل لجوءهم إلى الحرب عملا غير مبرر، وهو ما عبر عنه بقوله: « لماذا نقتل؟ لماذا نخرب؟ إنني ألتفت باتجاه أولئك الذين يطيلون صراع الإخوة ويدبرون في الوطن الأم عمليات مؤلمة، و يطلقون سبابهم من خلال البعثات والمقرات، والإذاعات، والنشرات الرسمية لبعض العواصم، أقول لهم: لماذا القتل؟ إن الأمر يتعلق بالحياة، لماذا التدمير؟ إن القدرة هي البناء، لماذا الحق؟. ينبغي التعاون، يجب إذن أن توقفوا المعارك العبيثة، و سيزهر بسرعة الأمل من جديد في كل أنحاء الجزائر، و بسرعة ستفرغ السجون، و سيفتح مستقبل عظيم لكل الناس، و خاصة أنتم أنفسكم».

غير أن التطور الأهم في هذا المجال، هو الجديد الذي أعلن عنه الجنرال ديغول في ندوة صحفية عقدها بقصر ماتينيون (Matignon) يوم 23 أكتوبر 1958م أمام 300 صحفي، حيث طرح عليه السؤال الآتي^(*): « لقد أطلقت جبهة التحرير الوطني تصريحات فيما يتعلق باحتمالات السلام في الجزائر، ما هو الموقف الذي تعترم الحكومة اتخاذه في هذا الصدد؟»، في إشارة إلى ما تضمنه نص التصريح الذي أذاعه رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، السيد فرحات عباس يوم 26 سبتمبر 1958م عقب أول اجتماع للحكومة، وجاء فيه:⁽⁴⁾ «إننا أكدنا دائما إرادتنا في إيجاد حل سلمي و متفاوض عليه للمشكلة الجزائرية، و إن رفض الحكومات الفرنسية المتعاقبة للتفاوض هو سبب استمرار الحرب... إن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مستعدة من جهتها دائما للتفاوض، ولهذا الغرض فهي مستعدة في أية لحظة للقاء ممثلي الحكومة الفرنسية».

فأجاب الجنرال ديغول قائلاً: «إن المنظمة التي تتحدثون عنها قامت بإرادتها بتفجير الكفاح، وهي مستمرة فيه منذ أربع سنوات، سأترك للمستقبل تحديد فائدة هذا الكفاح، ولكن على كل حال، فلا معنى له حالياً، بالتأكيد نستطيع إن أردنا القيام بعمليات، وتنصيب كمائن على الطرق، ورمي قنابل في الأسواق، والتسلل إلى قرى وقتل بعض البؤساء، ويمكن اللجوء إلى مغارات في الجبال، أو الانتقال كمجموعات من جبل إلى جبل، وإخفاء أسلحة في تجاويف الصخور لأخذها في الفرصة المناسبة، غير أن المخرج ليس هنا، ولا يوجد كذلك في الأحلام السياسية، وفي بلاغة دعاية اللاجئين إلى الخارج»، في إشارة منه إلى نشاطات وتصريحات أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

وبعد ذلك بين الجنرال ديغول أهمية نتائج استفتاء 28 سبتمبر 1958م الذي حدد حسب تصوره بداية وطبيعة المسار السياسي الذي يريده للجزائر، فقال: «في الحقيقة وبكل وعي، لقد رسم المخرج الآن بمظاهرة 28 سبتمبر، ومع ذلك أقول من دون لبس أن أغلب رجال الثورة قد قاتلوا بشجاعة. إنني على ثقة أنه لما يأتي سلم الشجعان ستمحي الأحقاد». ثم قام بتوضيح مفهوم سلم الشجعان الذي يقصده فقال: «إنني أتكلم عن سلم الشجعان، ماذا نعني به؟ ببساطة هو أن: يوقف إطلاق النار، أولئك الذين فتحوا النار، وأن يعودوا إلى عائلاتهم وعملهم من غير إذلال».

وبين الطريقة العملية التي على أفراد جيش التحرير الوطني إتباعها لإلقاء السلاح تطبيقاً لمشروع سلم الشجعان، وهو ما عبر عنه بقوله: «يقال لي: ولكن كيف يمكنهم أن يفعلوا من أجل ترتيب نهاية المعارك؟، أجيب: هناك حيث هم منظّمون من أجل الكفاح، يمكن لرؤسائهم فقط أن يتصلوا بالقيادة [قيادة القوات الفرنسية في الجزائر]، فالحكمة العسكرية القديمة المتبعة منذ

زمن بعيد، هي أنه لما يراد توقيف صوت السلاح ترفع الراية البيضاء للنواب، و أجيب أنه في هذه الحالة سيستقبل المقاتلون ويعاملون معاملة مشرفة».

ثم تحدث بعد ذلك عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، دون أن يسميها، حكومته لم تكن تعترف بها، ولهذا سماها " المنظمة الخارجية " وقال عنها: « بالنسبة للمنظمة التي تحدثنا عنها قبل قليل والتي تجتهد من أجل إدارة الكفاح، أكرر بصوت مرتفع ما كنت قد بينته من قبل، إذا عينت موفدين للمجيء [إلى فرنسا] من أجل التخطيط مع السلطة لنهاية النزاع، فما عليهم إلا التوجه إلى سفارة فرنسا في تونس أو في الرباط، و هذه أو تلك ستضمن لهم النقل إلى الوطن الأم، و هناك سيضمن لهم الأمن الكامل، و سأضمن لهم حرية المغادرة».

ولما كان الجنرال ديغول يدرك أن رفع جيش التحرير الوطني برمته الراية البيضاء أمر في غاية الصعوبة، إن لم يكن مستحيلا - وهو ما بينته الوقائع فيما بعد- خاصة أنه اعترف بأن أغلب أفراد هذا الجيش قاتلوا بشجاعة، فإن الهدف الحقيقي الموضوعي بالنسبة له هو السعي لإحداث انشقاقات في جسم الثورة الجزائرية، بطريقة تسمح له بإرغام الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على القبول بحلولة السياسية للمشكلة الجزائرية، وهي حلول تتجاهل حق الشعب الجزائري في تقرير المصير.

وقد استغل الجنرال ديغول في مسعاه حالة التملل لدى قادة جيش التحرير الوطني في الداخل نتيجة الصعوبات الجمة التي كانوا يواجهونها، بفعل تأثيرات العمليات العسكرية الفرنسية، و تراجع حركة التموين بالسلاح والمؤونة من الخارج بسبب فاعلية السدود المكهربة والملغمة التي أقامتها فرنسا على الحدود الجزائرية مع تونس والمغرب، و تقصير الحكومة المؤقتة

للجمهورية الجزائرية في هذا المجال حسب اتهامات العديد من قيادات الداخل كما هو الشأن بالنسبة لقيادة الولايتين الثالثة والرابعة. ومن أجل أن يكون مشروعه مغريا للشوار، و لكي لا يبدو و كأنه مجرد استسلام بعد أربع سنوات من كفاح مرير، من دون مكاسب سياسية وهي سبب الثورة، تحدث الجنرال ديغول عن الإصلاحات السياسية التي يعتزم القيام بها في الجزائر، فقال: « البعض يقول: ولكن ما هي الشروط السياسية التي تقبل الحكومة بمناقشتها». وأصر قبل أن يجيب عن هذا التساؤل على التأكيد بأن الإصلاحات ليست نتيجة الضغط العسكري للشوار، بل قناعة وإرادة فرنسية خاصة: «إن المستقبل السياسي للجزائر هو في الجزائر نفسها، و لكن اكتساب هذا الحق لم يكن نتيجة القيام بإطلاق رصاصات من البنادق».

ثم قال: «لما يفتح طريق الديمقراطية في الجزائر، ولما تكون للمواطنين إمكانية اختبار إرادتهم، لن يقبل شيء آخر، و الحال هذه، فقد فتح هذا الطريق في الجزائر، و جرى الاستفتاء، و ستكون هناك انتخابات تشريعية في شهر نوفمبر [1958م]، و ستجري انتخابات المجالس البلدية في شهر مارس [1959م]، و ستكون هناك انتخابات مجلس الشيوخ خلال شهر أبريل».

ثم تسائل قائلاً: « و ماذا بعد؟ »، فأجاب بحذر، من دون أن يحدد بدقة ما يريده لحساسية الموقف، خاصة أن المستوطنين، و قيادة الجيش الفرنسي في الجزائر لم يكونوا مستعدين للقبول بأي حل آخر، لا يبقي الجزائر فرنسية، فقال: « إنها مسألة خاضعة للتطورات، و لكن على كل حال لقد بدأت في الجزائر تحولات مادية و معنوية واسعة، و ستضع فرنسا هذه التحولات قيد

التحقيق، لأنها تعرف واجبها ولأنها الوحيدة القادرة على الفعل، وتبعا للتطور ستحدد الحلول السياسية».

و بعد هذا العرض الحذر تحدث بشكل أكثر وضوحا عن تصوره للمستقبل السياسي للجزائر، أي لفكرة الجزائر الجزائرية - التي تعد قناعاته الحقيقية - وهي جزائر متمتعة بشخصيتها، ومرتبطة ارتباطا وثيقا مع فرنسا: «إنني أعتقد، كما سبق أن قلت أن الحلول المستقبلية سيكون أساسها - و هذا منطوق الأشياء- الشخصية الشجاعة للجزائر وارتباطها الوثيق مع الوطن الأم الفرنسي، وأعتقد أيضا أن هذا المجموع الذي تكلمه الصحراء، سيرتبط - من أجل التطور المشترك- مع الدولتين الحرتين: المغرب وتونس».

وبالإضافة إلى عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان، باعتباره عرضا عسكريا في جوهره، ولكن ذو أهداف سياسية واضحة، أقدم على طرح مبادرة سياسية هامة، كان لها صدى واسعا داخل الجزائر وخارجها، وشكلت بعد ذلك الأساس الذي بنى عليه سياسته الجزائرية، وهي تمكين الجزائريين من حقهم في تقرير مصيرهم، والسعي بكل قوة لإقناعهم بأن مصلحتهم هي التصويت لصالح الحل المبني على أساس فكرة " الجزائر الجزائرية" كحل نهائي للمعضلة الجزائرية، وهو ما سأعالجه فيما يأتي.

ثانيا- تقرير المصير ومسألة الجزائر الجزائرية: لم تكن فكرة تقرير المصير التي يؤمل أن تؤدي إلى بناء "الجزائر الجزائرية" فكرة طارئة على ذهن الجنرال ديغول، و لا خيار اللحظة بالنسبة له، بل كانت تصورا بدأت ملامحه تتشكل في ذهنه مبكرا، ففي يوم 08 جانفي 1959م تسلم منصبه كرئيس للجمهورية الفرنسية، وألقى بالمناسبة خطابا أشار فيه إلى مستقبل الجزائر " المسالمة، والمتحولة، التي تنمي شخصيتها بنفسها وترتبط بفرنسا

برابطة وثيقة"، ثم اتخذ مجموعة من التدابير لفائدة الثوار للتعبير عن حسن نواياه كإطلاق سراح 7000 مسلم كانوا مسجونين في الجزائر، وتخفيض أحكام الإعدام عن الثوار الذين صدرت ضدهم هذه العقوبة، وحول السيد أحمد بن بلا ورفاقه من سجن الصحة في ميزون بلانش إلى جزيرة إكس، وحسن ظروف اعتقالهم^(*)، وأفرج عن زعيم الحركة الوطنية الجزائرية، السيد مصالي الحاج الذي كان خاضعا للإقامة الجبرية في فرنسا.⁽⁵⁾

ولما استقبل السيد بيار لفون (Pierre Laffont) مدير صحيفة صدى وهران (L'écho d'Oran) كشف عن قناعته بشكل واضح فيما يتعلق بحل المعضلة الجزائرية حيث اعتبر أنه يستحيل الحفاظ على الجزائر الفرنسية على الأسس نفسها التي كان يريدونها غلاة المستوطنين والعديد من قادة المؤسسة العسكرية في الجزائر كالجنرال ماسي (Massu), فقال⁽⁶⁾: « ما يريده المتطرفون هو الحفاظ على جزائر بابا (l'Algérie de papa), ولكن جزائر بابا قد ماتت، وإذا لم نفهم، سنموت مثلها»، وجدد مثل هذا الحديث في كل زيارته إلى مختلف مناطق فرنسا في ربيع عام 1959م.

وفي شهر أوت 1959م قرر القيام بجولة تفقدية لقوات الجيش في غرب الجزائر ووسطها وشرقها وكانت منهمكة في عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد معاقل الثورة، و كان الجنرال شال هو الذي يقود بنفسه الهجوم على الولاية الثالثة (منطقة القبائل).

ورغم أن الجنرال ديغول نوه بالنتائج التي أسفر عنها هذا المجهود الحربي الضخم، إلا أن اتصاله المباشر بالمسؤولين في مراكز عملهم جعله يستخلص حقيقة لم تكن التقارير الرسمية تتيحها له بشكل كامل، عبر عنها بقوله⁽⁷⁾: « لقد أصبح ثابتا لدي الآن أنه إذا لم نفقد شجاعتنا، فإن الثورة ستضل عاجزة عن السيطرة على الجزائر، غير أن هذا لا يمنع أنها ستتمكن دائما

من الاستمرار في مقاومتها وتجديد كيائها في بعض المناطق الخاصة بفضل مؤازرة السكان».

وازداد إطلاع الجنرال ديغول على حقيقة الدعم الشعبي للثورة من خلال مواقف الناس منه خلال زيارته للعديد من المناطق الجزائرية، فقد لاحظ بذهول-حسب تعبيره- كيف أنه في جميع المناطق التي زارها كان الفلاحون الذين يجمعهم الجنود يقفون أمامه باحترام زائد، ولكنهم كانوا يلتزمون الصمت، وهو صمت المعارض، العاجز، الذي منعه سلطان الخوف من التعبير عن موقفه.

غير أن الأمور أصبحت أكثر وضوحا بالنسبة له لما زار مدينة تيزي وزو، حيث كان عدد السكان من الكثافة بحيث يتعذر جمعهم، ولهذا لاحظ أنه لم يجد أحد بانتظاره رغم مكبرات الصوت التي أعلنت مجيئه، وفي إحدى القرى القبائلية، قال أن الجيش اجتهد في تسخير السكان لاستقباله، وكذلك تلاميذ المدرسة الذين أنشدوا النشيد الوطني الفرنسي "لامرسييز" (La Marseillaise)، وذكر أنه لما هم بمغادرة المكان، أوقفه أمين سر البلدية، وهو منحن ويرتجف وقال له⁽⁸⁾: «يا سيدي الجنرال، لا يغرنك ما رأيت وسمعت، فكل الناس يريدون الاستقلال».

وفي مدينة سعيدة، قدم له الجنرال بيجار (Bigeard) فرقة "المغاوير" المؤلفة من ثوار سابقين وقعوا أسرى، و تعرضوا لغسيل مخ، فنجح في ضمهم إلى الجيش الفرنسي، فسأل الجنرال ديغول طبيبا عربيا شابا ملحقا بها: «ما رأيك يا دكتور؟»، فأجابته و الدمع ينحدر من مقلتيه: «إن ما نريده و نحتاج إليه هو أن نكون مسؤولين عن أنفسنا، و أن لا يكون أحد مسؤولا عنا».⁽⁹⁾

ولهذا خلص الجنرال ديغول إلى حقيقة مفادها أن المجهودات الضخمة التي تبذلها فرنسا في الجزائر لا معنى لها ولن تحقق الأهداف المأمولة منها، فقال⁽¹⁰⁾: « وبذلك أصبحت متأكدا أكثر من أي وقت مضى، أنه رغم تفوق وسائلنا الساحق فإنه لا طائل من خسارة رجالنا و أموالنا عن طريق فرض شعار الجزائر الفرنسية، و أن السلم لا يمكن أن ينشأ إلا عن مبادرات سياسية تتخذ اتجاهها معاكسا وأن فرنسا يجب أن تسير في هذا الطريق.... كما أن استمرارنا في متابعة نضال وهمي سيؤدي إلى معنويات جيشنا، وبالتالي إلى وحدتنا الوطنية ».

وكشف للضباط الذين كانوا مجتمعين حوله في مركز قيادة الجنرال شال (Challe) النقاب عن المرحلة القادمة لخطته، فأعرب في البداية عن ارتياحه لما شاهده من نتائج العمليات العسكرية الضخمة ضد معقل الثوار، ولكنه عقب عن ذلك بقوله: « إذا كان نجاح العمليات العسكرية الجارية ضروريا، فإنه لا يحل القضية الجزائرية إلا إذا اتفقنا يوما مع الجزائريين، و أن مثل هذا الاتفاق لا يعقد إلا إذا أرادوه هم بأنفسهم، و إن عصر إدارة الأوروبيين للأراضي المحتلة قد انقضى...إننا واقعون في هذه المأساة في فترة تحرر جميع الشعوب من نير الاستعمار.... و إنه يجب علينا ألا نعمل في الجزائر إلا في سبيل الجزائر، و بالاتفاق معها ».

وبذلك كشف لمستمعيه- ضمنا- عن قراره بالاعتراف بحق الجزائر في تقرير مصيرها، وطالب أفراد الجيش بالطاعة، فقال⁽¹¹⁾: « ...إنكم لستم الجيش من أجل الجيش، إنكم جيش فرنسا، وإن وجودكم تابع منها، و في سبيلها، و في خدمتها، و يجب بالنسبة لمركزي و مسؤولياتي و رتبتي أن يطيعني الجيش لكي تعيش فرنسا ».

وهكذا، فبعد مهمة سرية قام بها جورج بومبيدو (George Pompidou) إلى الجزائر تحت غطاء صفته كمدير لبنك روتشيلد (Rothschild)، و قيامه باتصالات واسعة، استنتج من خلالها إمكانية الدخول في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني، قرر الجنرال ديغول القيام بخطوة اتجاهها، من خلال الاعتراف بحق الشعب الجزائري في تقريره لمصيره، و لكن وفقا للشروط التي يقررها هو.

ففي يوم 16 سبتمبر 1959م، صرح في خطاب متلفز قائلاً⁽¹²⁾: « أمام فرنسا مشكلة صعبة و دموية، ما تزال مطروحة، هي مشكلة الجزائر، يجب علينا حلها... لا للشعارات العقيمة والمبسطة لهؤلاء وأولئك»، في إشارة منه لشعار الجزائر المستقلة الذي تتبناه جبهة التحرير الوطني، وشعار الجزائر الفرنسية الذي يتبناه المستوطنون، وأنصارهم من بين قادة الجيش الفرنسي.

وأضاف أن المستقبل السياسي للجزائر يختاره الجزائريون والجزائريات عندما يستتب السلم، وأكد أنه من الناحية النظرية يمكن تصور ثلاثة حلول للمشكلة الجزائرية، وأن مصلحة الجميع، وفرنسا أولاً تقتضي معالجة المشكلة من دون أي غموض، وسيكون اختيار واحد من هذه الحلول الثلاثة محل استشارة شعبية.

فإما أن يختار الناخبون الجزائريون ما سماه الجنرال ديغول الانفصال (La sécession)، وفي هذه الحالة تغادر فرنسا الجزائريين الذين يعبرون عن إرادة الانفصال عنها، والذين سينظمون بلادهم التي يعيشون عليها بمعزل عنها.

غير أن ديغول كان لا يحبذ مطلقاً هذا الحل، و كان مقتنعاً أنه أمر مستبعد، وإن حدث فسيؤدي إلى كارثة حسب اعتقاده، حيث " سيفتح الباب لمعاناة

مفزة، وفوضى سياسية بشعة، و عمليات ذبح معممة، و دكتاتورية شيوعية عدوانية"، حسب تعبيره.

ولهذا دعا الجزائريين أن يستعيدوا من هذا الشيطان كما قال، لأنه إذا بدا نتيجة نحس استثنائي أن هذا الحل يجسد إرادتهم، فإن فرنسا ستتوقف بكل تأكيد عن تسخير الملايير من أجل خدمة قضية خاسرة في إشارة منه، كما يبدو للإعتمادات المالية الضخمة التي سخرتها لتحقيق مشروع قسنطينة الذي أعلن عنه كما هو معروف من مدينة قسنطينة يوم 03 أكتوبر 1958م.

و من أجل استبعاد هذا الحل، أكد أنه في حالة إقرار هذا الخيار، فإن الجزائريين - من كل الأصول - الذين يرغبون في البقاء فرنسيين سيكون لهم ذلك، و ستحقق فرنسا لهم رغبتهم، حتى و لو اقتضى الأمر تجميعهم في مناطق معينة.

و لكي يفرغ هذا الخيار من محتواه، فيصبح شيئاً غير مرغوب فيه بالنسبة للناخبين، قرر ضمناً أنه في هذه الحالة ستفصل الصحراء، خاصة أن هذا الفضاء الواسع ازدادت أهميته كفضاء للتجارب النووية^(2*) و لاستغلال الغاز و البترول، و هما عنصرين حيويين تفتقر إليهما فرنسا، و أكد أن كل الإجراءات ستتخذ لاستغلال البترول الصحراوي الذي يعد ضرورة لفرنسا و لكل العالم الغربي.

ثم تطرق للخيار الثاني، وسماه الفرنسية الكاملة (Francisation complète) وهو خيار المستوطنين ومعظم قادة الجيش الفرنسي في الجزائر، وعلى رأسهم الجنرالين شال، و ماسي، ولكن الجنرال ديغول عبر في العديد من تصريحاته الأخرى عن عدم إيمانه بهذا الحل الذي لن يزيد حسب اعتقاده المشكلة الجزائرية إلا تعقيداً، كما أنه سيغرق فرنسا في الوحل الجزائري أكثر من أي وقت مضى، ولهذا يبدو أنه لأسباب سياسية، تحاشى عن قصد

استخدام مصطلح الإدماج (**intégration**) الذي دأب المستوطنون، وحلفاءهم داخل مؤسسة الجيش على المطالبة بتحقيقه.

وتتمثل الفرنسية التامة- حسب الجنرال ديغول- في المساواة المطلقة، فيكون بموجبه للجزائريين الحق في الوصول إلى كل الوظائف السياسية و الإدارية و القضائية في الدولة، و يكون لهم حق الانتساب إلى كل المصالح العامة (**Services publics**)، و يستفيدون في مجالات الأجور، التعليم والضمان الاجتماعي، و التكوين المهني من كل الامتيازات المكفولة لبقية المواطنين، وبالتالي يصبحون جزءا لا يتجزأ من الشعب الفرنسي، الذي سيمتد هكذا، وبصورة فعلية من دونكارك (**Dunkerque**) إلى تامنراست، أي من أقصى الشمال الفرنسي إلى أقصى الجنوب الفرنسي.

أما الخيار الثالث الذي كان يؤمن به في حقيقة الأمر، ويعتقد أن "الأغلبية الصامة" من سكان الجزائر تبناه، ويعتبره حلا مناسباً للمشكلة الجزائرية، فهو حكم الجزائريين بالجزائريين **Gouvernement des algériens par les algériens** وبمساعدة فرنسا، ووحدة وثيقة معها في مجالات الاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية.

وإذا قبل الجزائريون هذا الخيار، فإن الجنرال ديغول يشترط في هذه الحالة أن يكون نظام الحكم في الجزائر فدراليا، حتى يكون لمختلف المجموعات التي تعيش في الجزائر "الفرنسيين، العرب، القبائل الميزابيين... إلخ" حسب تعبيره، الضمانات الخاصة بحياتهم الشخصية في إطار التعاون فيما بينهم.

ومن أجل أن يغري قادة جبهة التحرير الوطني بالقبول بهذا الخيار، ذكرهم بأنه قد مضى عام كامل منذ اعتماد نظام المجموعة الانتخابية الواحدة، فأصبحت المجموعة المسلمة تمثل أغلبية الوعاء الانتخابي في الجزائر، وأن الجزائريين هم من يقرر مستقبلهم السياسي حال عودة السلم، وأن الجميع

مهما كانوا يحق لهم المشاركة في هذه الاستشارة الشعبية، وهو يعنى ضمنياً أن جبهة التحرير الوطني يحق لها المشاركة في هذا الاستفتاء، ولهذا اعتبر أن الثورة لم يعد لها ما يبررها.

وبعد ذلك جدد عرض لمضمون سلم الشجعان على الحكومة المؤقتة، ولكن مع تدابير سياسية أكثر وضوحاً، فقال: «إذا كان أولئك الذين يقودون الثورة يطالبون بأن يكون للجزائريين الحق في تقرير مصيرهم بأنفسهم، إذن فإن كل الطرق مفتوحة...، وإذا كان الرجال الذين يشكلون المنظمة السياسية للثورة، لا يودون أن يتعرضوا للإقصاء من المناقشات، ثم الانتخابات، و ما ينتج عنها من مؤسسات تتكفل بترتيب مصير الجزائر، و تضمن حياتها السياسية، فإنني أضمن أن تكون لهم، مثل كل القوى الأخرى- لا أكثر، و لا أقل- المكانة و الحصة التي تتيحها لهم أصوات المواطنين، فلماذا ستستمر من الآن فصاعداً المعارك المقيتة، و الاعتداءات التي ما تزال تدمي الجزائر؟».

وجدد رفضه الاعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الجزائري، واعتبر أن أعضاءها " يمثلون مجموعة من القاصرين العازمين على بناء دكتاتورية شمولية بواسطة القوة و الرعب ويعتقدون أنهم يستطيعون أن يجبروا الجمهورية الفرنسية على منحهم امتياز التفاوض معها لتحديد مستقبل الجزائر، و التعامل معهم كحكومة".

وأكد أن⁽¹³⁾: «مصير الجزائر يملكه الجزائريون أنفسهم، ليس كما يفرضه عليهم السكين والرشاش ولكن تبعا للإرادة التي يعبرون عنها شرعياً عن طريق التصويت العام...».

وبعد ذلك انتظر ردود الفعل على هذا العرض، حيث قبلت جبهة التحرير الوطني مبدأ تقرير المصير ولكنها رفضت أن يتم تنظيمه من قبل إدارة

الاحتلال لأن ذلك سيؤدي إلى تزوير الإرادة الشعبية. وعلق على هذا الموقف بقوله: « ماذا يتصور هؤلاء الفلاقة (Fellaghas) ؟ هل يعتقدون أنه يمكن بضربة عصا سحرية حل كل هذه المشاكل؟».

وأضاف يقول: « وفي المقابل، يوجد أناس من مواطنينا، ومنهم عسكريون، يريدون إبادة جبهة التحرير الوطني، كما لو أن هذا الأمر ممكن، و يوجد من يحملون بالجدل مع " الفلاقة " في مزيدة مستحيلة»، في إشارة منه لأنصار التفاوض مع جبهة التحرير الوطني.

وكتب إلى رئيس حكومته ميشال دوبري (Michel Debré)، وكان يدرك حزنه العميق على الجزائر الفرنسية، ووساوسه وهو يعرض سياسة تقرير المصير أمام البرلمان، فقال له⁽¹⁴⁾: « بحق السماء حافظ على رباطة جأشك، فلا يجب أن نأبه بأشقياء فرحات عباس، ولا ندخل في جدل معهم ولنتركهم يتحدثون عن مليون قتيل في الجزائر، وثلاثة ملايين محتجز، أما بالنسبة للمجلس فكن واثقا وهادئا».

ولما عرض السيد ميشال دوبري مشروع تقرير المصير على البرلمان، ذي الأغلبية المريحة الموالية لديغول كانت نتائج التصويت التي أعلن عنها بعد منتصف نهار يوم 15 أكتوبر 1959م في مصلحته إذ وافق على حق تقرير المصير 441 نائبا، مقابل معارضة 23 نائبا فقط.

وهكذا لم يبقى أمام الجنرال ديغول إلا عقبة المتطرفين من المستوطنين، والعديد من ضباط الجيش الفرنسي في الجزائر، الذين يعتبرون أن تقرير المصير معناه القضاء على الجزائر الفرنسية، وتحويل النصر العسكري الفرنسي في الجزائر - حسب اعتقادهم - إلى هزيمة سياسية، ولهذا كتب رسالة إلى أفراد القوات الفرنسية المرابطة في الجزائر، ورد فيها ما يلي⁽¹⁵⁾: «.... ما يجب علينا فعله في الجزائر... إحلال الأمن تماما، وفيما

بعد ضمان حرية الاستفتاء الذي سيحدد من خلاله الجزائريون مصيرهم بأنفسهم... ينبغي أن تكون هذه الاستشارة حرة تماما، وإلا فلن نجد للمشكلة حلا حقيقيا».

وأضاف يقول: «بعد كل هذه المجهودات والتضحيات، ينبغي عليكم... أن تكونوا في خدمة فرنسا بإخلاص وبالالتزام كما تعودتم، من دون أن يشنت جمعكم أي اعتبار آخر، واعلموا أنني أعتد عليكم».

وفي يوم 10 نوفمبر 1959م جدد خلال مؤتمر صحفي دعوته زعماء الثورة لكي يناقشوا مع الحكومة الفرنسية في جو يسوده الهدوء، الشروط السياسية والعسكرية لإنهاء القتال.⁽¹⁶⁾

ومما قاله⁽¹⁷⁾: «...إن اختيارهم سيكون حرا تماما، سيكون كذلك، لأن فرنسا تريد حل المشكلة بشكل جذري، سيكون الخيار كذلك حرا، لأنني التزمت بأن يتمكن كل الجزائريون من المشاركة في هذه الاستشارة، من دون أن يتعرضوا إلى أي إكراه، مهما كان المكان الذي أتوا منه، ومهما كان برنامجهم، وستكون لهم مساهمة ليس فقط في الاستفتاء، ولكن كذلك في المداورات التي تسبقها بغرض الاتفاق على آليات الاستفتاء، و المشاركة في الحملة الانتخابية».

واعتبر الجنرال ديغول في مذكراته⁽¹⁸⁾: «أن الخطوة الحاسمة قد تم تجاوزها، غير أن تسوية القضية كان يستلزم - حسب تعبيره - المزيد من الوقت والقتال والأزمات والمساومات، وأن فرنسا أعلنت أنه يتعين على الجزائريين، أي المسلمين أن يختاروا مصيرهم، ولم تقرر قط ذلك بالنيابة عنهم، بحجة شعار "الجزائر الفرنسية"، و أنها كانت تتوقع أن تصبح الجزائر دولة، و أن هذه الدولة يمكن أن تتخلى عنها تماما، أو تتعاون معها».

وإذا كانت جبهة التحرير الوطني قد رفضت عرض الجنرال ديغول، واشترطت أن يجري استفتاء تقرير المصير من دون قيود، وتحت إشراف الأمم المتحدة، و هو ما ظل الجنرال ديغول يرفضه، فإن المستوطنين، و قادة الجيش الفرنسي في الجزائر اعتبروا أن الجنرال ديغول، الذي عاد بفضلهم إلى السلطة قد طعنهم في الظهر، و أن هذا العرض هو مقدمة لتسليم الجزائر على طبق من ذهب إلى جبهة التحرير الوطني، و أنه حول الانتصارات العسكرية للقوات الفرنسية إلى هزيمة سياسية، ولهذا تطور الموقف بشكل خطير، و أدى إلى تصريحات نارية أطلقها الجنرال ماسي (Massu) ضد ديغول وأعقبها ثورة المستوطنين يوم 24 جانفي 1960، أو ما سمي بثورة الحواجز (Les Barricades).

فالجنرال ماسي، الذي يعد من أبرز الجنرالات الفرنسيين الذين قادوا الحرب ضد جيش وجبهة التحرير الوطني، حيث قاد الفرقة العاشرة لقوات المظليين، ويعتبره المستوطنون بطل معركة الجزائر، كما شارك بقواته في العدوان الثلاثي على مصر في خريف 1956م، و كان من أبرز القادة العسكريين الذين نفذوا مخطط شال، كما عين قائدا لجيش منطقة الجزائر (commandant du corps d'armée d'Alger)، وكان أكثر جنرالات الجيش الفرنسي شعبية في أوساط المستوطنين في الجزائر، ويعتبر الجنرال ماسي أن أسباب هذا التأثير، تتمثل في: معركة الجزائر، وقيادته لحركة 13 ماي 1958م التي أطاحت بالجمهورية الرابعة التي اتهمت بالعجز في مواجهة الثورة الجزائرية، كما أنه يتقاسم معهم نفس الأفكار ونفس الآمال، في ضرورة الحفاظ على الجزائر الفرنسية، مهما كان الثمن.⁽¹⁹⁾

ولهذا على الرغم من أن الجنرال ماسي - مثل الجنرال شال - كان من أنصار الجنرال ديغول منذ انضمامه إلى المقاومة الفرنسية التي قادها ديغول بعد

سقوط فرنسا في قبضة الألمان خلال الحرب العالمية الثانية، إلا أنه كان من أشد أنصار " الجزائر الفرنسية " داخل مؤسسة الجيش، ولهذا أعلن معارضته لتوجهات الجنرال ديغول التي تضمنها خطاب 16 سبتمبر 1959م حول تقرير المصير.

ففي حوار له مع الصحفي الألماني الشهير كمبسكي (Kempis) شن هجوما شديدا على السياسة الجزائرية للجنرال ديغول، حيث قدمه الصحفي كمبسكي (Kempis) للقراء على أنه: « الناطق الرسمي باسم الأوساط العسكرية الفرنسية في الجزائر التي تظهر عدم رضاها بشكل متزايد على سياسة الجنرال ديغول».

ففي سؤال للصحفي حول ما إذا كان للجيش القدرة على فرض تصوره لإدارة الحرب، أجاب ماسي قائلاً: « إن الجيش لديه القوة، وإذا كان لم يظهرها لحد الآن، فذلك لأن الفرصة لم تكن مناسبة، ولكنه سيستعملها إذا اقتضى الوضع ذلك، إننا لا نفهم سياسة الجنرال ديغول..».

وبادره الصحفي قائلاً: « و لكنك أنت، وأصدقاؤك من استدعاه إلى السلطة عقب حركة 13 ماي 1958م؟، فأجاب الجنرال ماسي قائلاً: « كان الجنرال ديغول الرجل الوحيد الذي كان تحت تصرفنا ربما يكون الجيش قد اقترب خطأ »، في إشارة إلى القطيعة بين رموز حركة 13 ماي 1958م والجنرال ديغول. و سأل الصحفي الجنرال ماسي، عما إذا كان الجيش يطيع كل أوامر الجنرال ديغول من دون تحفظ؟ فأجاب بعد تردد: ⁽²⁰⁾ « أنا شخصياً، وأغلبية ضباط القيادة، لا ننفذ من دون شروط أوامر رئيس الدولة».

وكان لهذا التصريح آثاراً مدوية في فرنسا، ورغم نفي الجنرال ماسي لمضمونه، إلا أن الجنرال ديغول عزله من منصبه، وأبرزت صحيفة صدى

الجزائر الواسعة الانتشار هذا التطور على صفحاتها الأولى يوم 23 جانفي 1960م بعنوان "الجنرال ماسي يقال من منصبه" (21)

وكان هذا الحدث بمثابة الشرارة التي فجرت ثورة الحواجز (Les barricades) (3*) في مدينة الجزائر خلال اليوم الموالي واستمرت أسبوعا كاملا، وهي حركة عصيان مدني دموية، قام بها المستوطنون وتعاطف معهم العديد من ضباط الجيش، بما فيهم الجنرال شال نفسه، رفضا لعزل الجنرال ماسي ولسياسة الجنرال ديغول فيما يتعلق بتقرير المصير.

وقد اعترف الجنرال ديغول في مذكراته بخطورة هذه الحوادث، فقال (22): «انتشر الاضطراب والقلق في فرنسا و ضمن الحكومة نفسها، في حين كانت النار تزداد اضطراما في الجزائر، وكنت من جهتي على يقين بأن القائمين بالفتنة كانوا يتوخون إرغامي عاجلا على التراجع عن موضوع حق تقرير المصير...».

ووصف في حديث إذاعي يوم 25 جانفي 1960م ما حدث في اليوم السابق بأنه (23) «ضربة قاصمة ضد فرنسا»، ووقف يوم 29 جانفي 1960م من جديد أمام المذيع، وظهر على شاشة التلفزيون مرتديا لباسا عسكريا، في تلميح إلى خطورة الموقف، وأكد أن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم الذي أوضحه رئيس الجمهورية، وقررتة الحكومة وأقره البرلمان وتبنته الأمة الفرنسية، هو المخرج الوحيد والممكن، وطمان المستوطنين على مستقبلهم، ودعا الجيش إلى الالتزام بالانضباط وأن يكون تصرفه محققا لمبدأ "سيادة القانون"، وطلب المساندة من الشعب الفرنسي، وختم كلامه بموقف حازم من المتمردين، فقال: «في الوقت الذي يحلم فيه المجرمون أن يغتصبوا السلطة متذرعين بالقرار الذي اتخذته بشأن الجزائر، يجب أن يعلموا في كل مكان، وأن يعلموا جيدا، أنني لن أراجع عن قراري».

ونتيجة لهذا الموقف الصارم انهارت حركة التمرد، وأحيل تسعة عشر شخصا من قادة هذا العصيان أمام محكمة عسكرية، فأصدرت ضدهم أحكام مختلفة^(4*)، وهكذا، تجاوز ديغول عقبة خطيرة.

ورغم الأزمة الحادة، و التهديد الخطير لسلطة الدولة وهيبته التي تسببت فيها ثورة «الحواجز» نتيجة رفض المستوطنين و حلفائهم السياسيين و العسكريين لمبدأ تقرير المصير، إلا أن اعتقاد الجنرال ديغول - وقد بينت الأحداث أنه كان محقا في ذلك - ظل قويا في أن مبدأ تقرير المصير هو المخرج الأخير للمشكلة الجزائرية، حتى و لو تمكنت القوات الفرنسية من تحقيق نصر كامل، ولهذا جدد التأكيد على هذا الأمر في كلمته التي ألقاها يوم 29 جانفي 1960م، ومما جاء فيها⁽²⁴⁾: «...إننا نقاتل في الجزائر تمردا استمر منذ أكثر من خمس سنوات، وإن فرنسا تواصل بشجاعة بذل الجهد الضروري لتحقيق النصر، ولكنها تريد أن تصل إلى سلم حقيقي، و أن تعمل ما يلزم من أجل الحيلولة دون تتجدد المأساة، و بعد ذلك نتصرف بالطريقة التي نحول بها دون ضياع الجزائر، لأن هذا الأمر إذا حدث سيكون كارثة لنا و للغرب».

وأكد أن: «الجزائريين هم الذين سيقولون ماذا يريدوا أن يكونوا، من دون أي إملاء، لأنه إذا لم تكن إجابتهم هي الإجابة الحقيقية، فإنه يمكن أن نحقق لفترة معينة نصرا عسكريا، ولكن شيئا جوهريا لم يتم تحقيقه، و على العكس، فكل شيء يمكن أن يحدث، و لهذا اعتقد أنه من فائدة فرنسا أن تكون للجزائريين القدرة على كشف إرادتهم بكل حرية و كرامة وأمن».

وفي يوم 05 مارس 1960م صرح في الجزائر قائلاً⁽²⁵⁾: «إن قدر الجزائر لن يفصل فيه إلا بإرادة السكان، فمستقبل الجزائر يجب أن يقرره الناس الذين يسكنونها...أكرر، ستكون هناك استشارة حرة و نزيهة للجزائريين».

و الواقع أن عرض سلم الشجعان، كان مبادرة لتمزيق صف الثوار بإغراء بعضهم على إلقاء السلاح أي الاستسلام، مقابل حل سياسي يستند على مبدأ تقرير المصير، المشروط بنفضيل الجزائر الجزائرية التي تعني بالنسبة للجنرال ديغول، جزائر تتمتع بشخصيتها، و باستقلال ذاتي واسع، و تحافظ في الوقت نفسه على روابط وثيقة بفرنسا، غير أن هذه المبادرة، وإن أحدثت، كما سنرى في ما بعد بعض الاضطراب في صفوف الثوار، إلا أنه كان اضطرابا محدودا، سرعان ما تم احتواؤه، وهو ما سأعالجه فيما يأتي من خلال دراسة قضيتي الرائد عز الدين، وقيادة الولاية الرابعة بزعامة سي صالح (صالح زعموم).

ثالثا- قضية الرائد عز الدين: التحق عز الدين الزراري الذي أصبح يعرف بالرائد عز الدين بخلايا جبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر، وكان عمره 21 سنة، وأصيب بجروح خطيرة في ربيع عام 1955م، وكان أول مجاهد تجرى له عملية جراحية في أحد مستشفيات مدينة الجزائر بمساعدة الدكتور بيار شوليه (Pierre Chaulet)، وهو أول أوروبي يلتحق بالثورة الجزائرية^(5*)، ثم أصيب من جديد في الأطلس البليدي عام 1956م، حيث أُلقت عليه القوات الفرنسية القبض، واعتقل في سجن تابلاط، وبعد ثلاثة أشهر من الاعتقال فر من السجن، وأصبح القائد العسكري للولاية الرابعة، غير أن النقيب جاك بلانكي (Jacques Planet)، و هو قائد سرية تابعة لقوات المظليين التي كان يفودها الجنرال ماسي (Massu) تمكن يوم 17 نوفمبر 1958م من اعتقاله بعد أن أصيب من جديد بجروح في معارك جرت على بعد 10 كلم جنوب السترو (Palistro)، الأخضرية حاليا.⁽²⁶⁾

ونظرا للقيمة التي يتمتع بها عز الدين بين جنود جيش التحرير الوطني في الجبال، فقد قرر الجنرال ماسي استغلاله في إطار ما سمي بسلم الشجعان، فعولج جيدا، وعومل معاملة حسنة، ثم تكفل به ضابط المكتب الثاني، النقيب ماريون (Marion)، الذي سمح له بالتجول في شوارع مدينة الجزائر وزيارة أهله، ثم بدأ في مهمته معه، حيث سجل له تصريحاً يعبر فيه عن إخلاصه وصدقه وطلب منه كتابة رسائل إلى مجلس الولاية الرابعة، وخاصة إلى قائدها العقيد سي أحمد (أحمد بوقرة) من أجل إقناعه بمزايا سلم الشجعان الذي عرضه الجنرال ديغول على الثوار.

وهكذا، فبعد عشرة أيام من اعتقاله كتب الرائد عز الدين يوم 27 نوفمبر 1958م رسالة إلى قائد الولاية الرابعة العقيد سي أحمد، أكد له في بدايتها أنه لم يسلم نفسه كما يمكن أن يعتقد، بل قاتل حتى أصيب في المرفق الأيمن، رغم أن الهجوم الفرنسي كان مباغتاً، وبعد ذلك أكد لسي أحمد بأنه سيقول له أشياء ستدهشه، ونفي أن يكون قد أكره على ذلك من قبل الفرنسيين، ومما قاله:

1- أين نسير مع هذه الحرب التي كلفتنا الكثير، وإلى متى نستمر في القتال هكذا؟ ألا تعتقد أن كثيرا من الدم قد سال بعد؟ فكر يا أخ أحمد.

2 - أين يريد أن يسوقنا هؤلاء السادة الموجودين في الخارج- في إشارة إلى الحكومة المؤقتة- ماذا يرون؟ آه أخ أحمد، إنهم لا يرون شيئا، لأنهم بعيدون عن الخطر، إنهم يعطون الأوامر ويطلقون تصريحات إلى العالم مفادها أن الشعب الجزائري وجيش التحرير الوطني مستعدون لمحاربة الفرنسيين عشر سنوات إن لزم الأمر، ولكن يوجد شيء لا يعلمونه، هو أن المعاناة والصعوبات التي تواجهنا أعظم من تلك التي واجهها القادة الأوائل سنتي 1955م و 1956م. و برر هذا الحكم بأن قدرات الحرب لدى الخصم

أكثر صلابة، ولهم زعيم يسمى ديغول، ولهذا نصح سي أمحمد بوضع حد لهذه الدوامة.

ثم وجه بعد ذلك انتقادات حادة لقادة الثورة الموجودين في الخارج، فوصفهم بأنهم سلة من السرطانات: « إن هؤلاء القذرين - لا أكثر ولا أقل - يتجولون في كل الجهات، في الوقت الذي نعاني فيه، فمرة نجد ما نأكله، و مرة لا، و مرة ننام، و مرة لا، من دون حساب كم من مرة في اليوم نضطر لوضع أنفسنا في حالة طوارئ، ومع ذلك أهملونا ». ثم نفى عن نفسه صفة الخائن وطلب من سي أمحمد أن يفكر بعمق في المسألة وأن يلتقي به للتحاور، و قدم له ضمانات بسلامته، و ذكر له أن النقيب ماريون (Marion) سيقدم له رخصة مرور، و جدد له التأكيد بأنه يستحيل أن يخدعه، و بينهما أربعين شهرا من العلاقات الأخوية في الجبال.⁽²⁷⁾

و في 30 نوفمبر 1958م صرح عبر أمواج إذاعة الجزائر أن وصول الجنرال ديغول إلى السلطة في فرنسا، و الضمانات التي قدمها من خلال أفعاله و تصريحاته، و خاصة خطابه الأخير بقسنطينة، في إشارة منه إلى خطاب 03 أكتوبر 1958م، يسمح له أن يصرح رسميا بأن استمرار الكفاح لا معنى له و هو يسبب معاناة هائلة للجزائر من دون فائدة.

ثم عبر عن أسفه إزاء عدم رغبة المسؤولين في الخارج في فهم كلام الجنرال ديغول، و عن اعتقاده بضرورة مبادرة المسؤولين في الداخل بهذه الاتصالات بدلا عنهم، و أعلن أنه سيكرس جهده لوقف ما سماها حرب الإخوة، و لبناء الجزائر الجديدة، تلك التي يريدونها الجنرال ديغول.

و أكد في الأخير أن الكلمات التي صرح بها، قد جرت تحت القسم، و أنها تلزمه شخصيا و تلزم أسرته و شرفه كمسلم، و كجندي و كإنسان.⁽²⁸⁾

وبعد هذا التصريح الذي بدا فيه وكأنه تبنى فيه تصورات ديغول حرفيا، أطلق سراحه في الجبل بعد أن قدم ضمانات للسلطات الفرنسية بأنه سيعود بالنتائج المرجوة، وهي إقناع قيادة الولاية الرابعة بالقبول بعرض سلم الشجعان، ولكنه لم يعد، رغم أنه أكد أن النقيب ماريون (Marion) هدده قائلاً بعد أن مكنه من زيارة عائلته⁽²⁹⁾: « إذا عدت للجبل، فإن عائلتك التي رأيتها سنبيدها ونمحي اسمها من الوجود»، فالتحق من جديد بمقر القيادة، وبرر عمله بأنه مناور من جانبه للتملص من العدو.

وعلى الرغم من أن الرائد عز الدين لم يتعرض للتصفية، ولم يحاكم، رغم أجواء الشك والتصفيات الرهيبة التي حدثت في إطار ما سمي بالمؤامرة الزرقاء (La Pleuite) في الولاية الثالثة وامتدت إلى الولاية الرابعة، ولعل ذلك نتيجة علاقاته و ماضيه المشرف، إلا أن سمعته تضررت كثيرا، ولهذا قرر رفاقه تجريدته من مسؤولياته وإرساله خلال شهر جانفي 1959م إلى تونس مع مجموعة الحراسة التي رافقت عمر أو صديق الذي كان قد عين سكرتيرا للدولة في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عند إنشائها يوم 19 سبتمبر 1958م.⁽³⁰⁾

ويظهر أن الرائد عز الدين لم يتكرر لماضيه الثوري، ولم ينس أن أخاه قد ذهب ضحية القمع الاستعماري، وأن ابنة أخيه ما تزال معتقلة بتهمة وضع قنبلة، وهي معطيات لم تعطي لها مصالح المكتب الثاني الأهمية التي تستحقها لما تعاملت معه، و لهذا كانت ردود فعلها مضطربة و حادة، فقد بادرت إلى إعادة بث تصريح عز الدين المؤيد لسلم الشجعان، و اتهمت قيادة الولاية الرابعة بسجنه وبعد أن تجلت الحقيقة للجميع نددت بنفاقه و ممارسته لأدوار مزدوجة حسب تعبيرها.⁽³¹⁾

وإذا كان الرائد عز الدين لم يواجه أية مشكلة في تونس^(6*)، حيث استغلت الحكومة المؤقتة ووسائل دعايتها قضيته للترويج لفشل سياسة وقف إطلاق النار المحلي، وهو عنوان الحوار المطول الذي أجرته معه صحيفة المجاهد⁽³²⁾، فإن الولاية الرابعة قد ازدادت فيها الشكوك بين الجنود، إلى درجة أنها اضطرت أن توضح لهم قضية عز الدين من خلال المناشير والأوامر، خاصة وأن ضباط المصالح الخاصة الفرنسية قد دأبوا منذ مدة طويلة على تقديم عروض للمجاهدين لتسليم أنفسهم والانضمام إلى القوات الفرنسية من خلال المناشير، أو رسائل بعض المجاهدين الأسرى الذين تعرضوا لغسيل مخ.⁽³³⁾

رابعاً- الرائد سي صالح، قائد الولاية الرابعة يقبل بسلم الشجعان:

كانت مبادرة صالح زعموم قائد الولاية الرابعة، وبعض رفاقه لقبول سلم الشجعان، الذي عرضه الجنرال ديغول على الثوار منذ يوم 23 أكتوبر 1958م، ولقاءه بديغول في قصر الإلزي، من دون موافقة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، من أخطر المبادرات التي كادت تفجر وحدة جبهة التحرير الوطني بغض النظر عن الأسباب والنوايا والمبررات التي تقف وراء هذه المبادرة.

وقد أولى الجنرال ديغول هذه المبادرة عناية خاصة، وتحدث عنها في مذكراته، فقال⁽³⁴⁾: «منذ شهر جوان 1960 طلب زعماء الثورة في المنطقة التي يسمونها: الولاية الرابعة، أي منطقة الجزائر المباشرة بالمفاوضة على إيقاف القتال بالنسبة إلى ثوارهم، و قد استقدمت إلى باريس في سرية تامة واستقبلت بنفسه بالحفاوة و التكريم مندوبيهم المؤلفين من رجلين عسكريين يدعيان، سي صالح وسي لخضر، و رجل سياسي يدعى سي محمد، و بعد أن شاهدوني و استمعوا لي، أبدوا رغبتهم الملحة في الوصول إلى تسوية،

و تأكيدهم من أنهم سيجذبون معهم إلى الطريق السوي معظم رفاقهم، وأعربوا رغم تحذيراتي عن قناعتهم التامة بالحصول على الموافقة الضمنية لزعماء الجبهة، و إنه لصحيح انه بعد عدة أشهر من الذهاب والإياب والاجتماع مع الثوار، و حتما بعد تدخل الجهاز الأعلى، فإن المسئول السياسي قد حمل بعضهم على اغتيال رفيقيه، و لكن هذه المحاولة كانت ذات تأثير بالغ على زعزعة المعنويات التي سببتها أحداثي لدى المحاربين».

أما الرائد سي لخضر بورقعة^(6*) فقد قدم تفاصيل مهمة حول هذه الوقائع، فذكر أنه تعرف على سي صالح زعموم سنة 1956م إثر عودة هذا الأخير من مؤتمر الصومام برفقة سي محمد بوقرة، و نظرا لبطولته، و لما كان يتمتع به من ثقافة واسعة، و إتقان للغتين العربية و الفرنسية، و لشخصيته القوية واحترام الجميع له، أصبح عضوا في مجلس قيادة الولاية الرابعة، كما كلف من قبل الولاية بمهمة إلى الخارج في نهاية سنة 1957م لجلب الأسلحة، و صدم نتيجة الصراعات التي وجدها مستعرة بين قيادات الخارج، و حياة الترف التي كانوا يعيشونها، و بعد استشهاد سي محمد بوقرة جنوب المدينة يوم 05 ماي 1959م أصبح سي صالح زعموم قائدا للولاية، و نظرا للمشاكل العويصة التي كانت تمر بها الولاية نتيجة شغور مجلس الولاية من إدارته و العمليات العسكرية الفرنسية الكبرى التي تعرضت لها، جمع قيادة الولاية في اجتماع جرى يوم 14 جانفي 1960م، وكان من بين نتائجه تعيين محمد بونعامة نائبا له، و عبد الحليم، خريج الكلية الحربية المصرية مسؤولا سياسيا نظرا لما كان يتمتع به من ثقافة واسعة، و سيكون لهذين المسؤولين دورا مركزيا في تحضير اللقاء الذي جمع سي صالح بالجنرال ديغول في قصر الإليزي لاحقا.⁽³⁵⁾

ولقد جرى اللقاء بين سي صالح، والجنرال ديغول يوم 10 جوان 1960م في ظروف عسكرية قاسية كانت تمر بها الثورة بصورة عامة، و الولاية الرابعة بصورة أخص لخصها سي لخضر بورقعة بقوله⁽³⁶⁾: «إن تجربة القائد سي صالح مع القيادة العليا في الخارج كانت مريرة و محبطة، بالإضافة إلى ما عانته ولايتنا من عزلة عن ولايات الأطراف ذات المنافذ إلى الأقطار المجاورة التي كان من الممكن أن تخفف علينا مرارة العزلة، بمدنا بالسلاح و الذخيرة...فضلا عن الحصار المضروب حولنا و الذي تجاوز كل التقديرات لاسيما عند مجيء الجنرال ديغول إلى السلطة... و فصل الجماهير في محتشدات عن الثورة، و اعتبار كل الأرض مناطق محرمة... واستمرار القتال اليومي في عمليات مسح كبرى كان هدفها القضاء على جيوب الثورة... و عدم تمكين قواتنا من فرص إعادة بناء نفسها وتجديد رجالها... لكن هذا الوضع على أهميته لم يكن هو الوحيد الذي كان يقف وراء لقاء الإليزي وأن اللقاء لم يكن بدافع اليأس و الخضوع للأمر الواقع، و هو ما يبرره حديث القائد سي صالح ومواقفه اتجاه مقترحات ديغول».

وقد وجه قادة الولاية الرابعة انتقادات حادة للحكومة المؤقتة، و اتهموها بتجاهل نداءات النجدة التي وجهت لها، و ترك المجاهدين في الداخل يواجهون مصيرا مرعبا، ففي تقرير كتبه الرائد لخضر^(7*) خلال شهر مارس حول الولاية الرابعة ورد أن: «الهيئة العليا للثورة أصبحت جامعة للمغامرين والجهلة الطامعين الذين يستغلون معركتنا، و من أجل تحقيق رغباتهم في الهيمنة لا يتورعون في اقتراف الجرائم، و الاختطافات و الفساد و المساومة».⁽³⁷⁾

و قد أكد هذا الموقف فتحي الذيب لما قال في مذكراته⁽³⁸⁾: «و تؤكد مصادرنا الموثوقة افتقار المكافحين إلى السلاح و الذخيرة نتيجة تراخي

مسؤولي الحكومة في تهريب السلاح إلى الداخل رغم تكديس كمياته، و تعدد أنواعه المخزنة بليبيا و تونس، و كذا إهمال الحكومة في فتح الثغرات المطلوبة بمانع خط موريس و إبعادهم الضباط الثلاثين الذين تخرجوا من الكلية الحربية المصرية، و الذين دربوا على تدمير مانع خط موريس و تركهم بتونس بلا عمل».

و في يوم 15 أبريل 1960 وجه سي صالح خطابا إلى الحكومة المؤقتة جاء فيه⁽³⁹⁾: « نظرا لأنه يبدو أننا جعلنا بشكل نهائي الحوار الذي يدور بيننا حوار طرشان، فإننا سنرسل لكم هذا الخطاب الأخير... إنكم أوقفتم بصورة نهائية تزويدنا بالسلاح و الرجال منذ 1958م.... إنكم لا تقدرتون دائما وضعية الشعب و جيش التحرير الوطني، لقد بقيتم مكتوفي الأيدي أمام التدمير التدريجي لجيشنا الوطني الشعبي الحبيب».

و مهما يكن من أمر، فقد قام سي صالح بإجراء اتصالات سرية خلال منتصف شهر أبريل 1960م في منطقة الونشريس مع مسؤولين فرنسيين، فالتقى في منزل الباشا آغا بوعلام بالعقيد فورنيه- فوش (Fornier-Foch)، كما جرت لقاءات أخرى بعد ذلك بوساطة قاضي المدينة مع مبعوثي الجنرال ديغول، وهم: برنار تريكو (Bernard Tricot) ، والعقيد ماتون (Mathon) و كانت الأوساط العسكرية الفرنسية في الجزائر تعتقد أنه يمكنها من خلال سي صالح، و " أولئك الذين يقاتلون " أن تمسك بالخيط الذي يؤدي إلى إضعاف جبهة التحرير الوطني.

و في نهاية شهر ماي توصل الطرفان إلى اتفاق مبادئ على شروط سلم الشجعان الذي سيطبق على الولاية الرابعة، خاصة فيما يتعلق بإلقاء الأسلحة، و إطلاق سراح عدد كبير من الأسرى، ووقف إطلاق النار و العفو.⁽⁴⁰⁾ وأكد الجنرال شال (Challe) في مذكراته⁽⁴¹⁾ أن الاتفاق تضمن النقاط الآتية:

- يضع " الفلاقة " - ويعني جنود جيش التحرير الوطني- أسلحتهم لدى قوات الدرك الفرنسي.

- أولئك الذين يودون العودة إلى ولاياتهم، يمكنهم فعل ذلك.

- " الخارجون عن القانون" الذين اقترفوا جرائم القانون العام يتم تسوية مصيرهم فيما بعد، بعد أن يستتب الأمن في ربوع الجزائر.

- " المتمردون الذين يودون أن يبقوا مجتمعين، يتم تجميعهم في شكل وحدات من العمال، ويستعملون في مجال الأشغال الكبرى.

- لم يطلب زعماء " المتمردين" إطلاق سراح الأسرى و المحتجزين، و التمسوا السماح لهم بالاتصال بتونس حتى يطلعوا المنظمة الخارجية (الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) بنواياهم، ولكن الحكومة الفرنسية رفضت إقرار هذا الاتصال.

و إذا صح أن هذه هي الشروط الحقيقية للاتفاق، فإن الأمر يتعلق إذن ليس باتفاق ذو أبعاد سياسية، بل باستسلام مقنع، يسمح للطرف الفرنسي بان يحدد بنفسه التدابير السياسية التي تخدم مصالحه.

و مهما يكن، فقد كان آخر مراحل هذه الاتصالات، لقاء 02 جوان 1960م، الذي عقد بمدينة المدية وتقرر فيه نهائيا سفر العقيد صالح زعموم إلى فرنسا يوم 09 جوان 1960 و مقابلة الجنرال ديغول بقصر الإليزي في اليوم الموالي، حيث جرى اللقاء في سرية تامة، و بدأه الجنرال ديغول بقوله: «أريد أن أقول لكم قبل أن نبدأ الحديث أن موقفي الذي أعبر عنه هو موقف فرنسا...».(8*)

و في أقل من ساعة واحدة تم عرض وتلخيص كل ما جاء في المفاوضات الأولية التي جرت في الجزائر، و بعد أن استمع الجميع لهذا العرض، قال

الجنرال ديغول: «إن استفتاء سيقع بشرط أن يضع المقاتلون الجزائريون أسلحتهم في أماكن يتم تحديدها مسبقا و الاتفاق عليها بين الطرفين». ثم تدخل سي صالح و تلاه سي محمد بونعامة، ثم سي لخضر الذي أكد أنه مستعد لإنشاء «حزب وطني معتدل»، وطمأن بان الجزائريين يتمنون أن يكون بينهم و بين فرنسا تعاونا واسعا، ولكنه أكد أنه سيكون من الصعب للغاية أن يضع الجنود أسلحتهم.

أما سي محمد فقد تكلم عن معاناة الجنود، و عبر عن قلقه على مصير معطوبي الحرب، وضحايا العمليات العسكرية و طالب بحل وحدات الدفاع الذاتي والحركة.⁽⁴²⁾

وانتهى الطرفان إلى اتفاق على مبدأ تقرير المصير طبقا لشروط موضوعية و سلمية، و أضاف سي صالح قائلا: «أرجو أن لا تعتبروا مجيئنا إلى الإيليزي موقفا انعزاليا أو معارضا لأي من رفاقنا في جيش و جبهة التحرير الوطني».

ثم تلاه سي لخضر بقوله⁽⁴³⁾: «سنعمل من أجل الاتفاق مع باقي المسؤولين والقادة في الداخل... وعليه لابد أن تسهلوا مهمة تنقلنا عبر مختلف الولايات».

وقد وافق الجنرال ديغول على ذهابهم إلى الولاية الثالثة، و القيام باتصالات في الولايتين الأولى والثانية بغرض إقناعهم بالانضمام إلى إجراء وقف إطلاق النار، ولكنه رفض ذهابهم إلى تونس للقاء الحكومة المؤقتة، أو مقابلة أحمد بن بلا ورفاقه المسجونين في فرنسا، و أبلغ قادة الولاية الرابعة أنه سيوجه نداء إلى الحكومة المؤقتة يقترح فيه وقفا لإطلاق النار.

ورد سي صالح قائلا: «... إذا استمعت الحكومة المؤقتة لندائكم واستجابت لطلبكم، و هذا ما نرجوه عندها لم يعد بد لمفاوضتنا معكم، ولا حتى للقاتكم

لأننا لا نملك صلاحيات حوار باسم الثورة، أما إذا رفضت مقترحاتكم فإننا سنستمر من جهتنا في دفع حركة التفاوض و الحوار بهدف وقف شلال الدم من الطرفين».

وهكذا انتهت المحادثات، و وقف ديغول و هو يقول⁽⁴⁴⁾: «أيها السادة أتمنى أن نلتقي مرة أخرى و عندها أتمنى أن يكون باستطاعتي أن أشد على أيديكم، أما في هذه المرة فتحيتي لكم، تحيتي لكم تحيتي لكم».

وبعد ذلك وجه الجنرال ديغول - كما تعهد بذلك- نداء إلى الحكومة المؤقتة يوم 14 جوان 1960م جاء فيه⁽⁴⁵⁾: «إنني أتوجه مرة أخرى، باسم فرنسا إلى زعماء الثورة، فنحن بانتظارهم هنا لنجد نهاية مشرفة للقتال الذي ما زال مستمرا: تسوية مصير الأسلحة، ضمان مصير المقاتلين، و بعد ها سنهيئ كل شيء لكي يكون للشعب الجزائري الرأي في تهدئة الأمور، فالقرار في هذا المجال سيكون ما يقرره هو، غير أنني موقن أنه سيتبع المنطق السليم، بإقدامه على تحويل الجزائر الجزائرية إلى بلد مزدهر و أخوي، بالاتحاد مع فرنسا، و بالتعاون مع الاتحاديات الفرنسية».

وكان مقدمة للقاء ميلان (Melun) بين الحكومة المؤقتة و الحكومة الفرنسية الذي جرى يوم 25 جوان 1960م⁽⁴⁶⁾، و فشل بسبب إصرار الطرف الفرنسي على ضرورة وقف إطلاق النار، ورفض أية محادثات حول الضمانات المتعلقة بتطبيق مبدأ تقرير المصير، أو مستقبل الجزائر.⁽⁴⁷⁾

أما سي صالح، فقد حاول إقناع محند أو الحاج، قائد الولاية الثالثة بالانضمام إلى مسعاه، و لكن من دون جدوى، و سرعان ما انقلب عليه نائبه الرائد محمد بونعام، فأمر باعتقاله، و إقالته من مهامه و أعدم بسرعة النقباء: عبد اللطيف، و لخضر، و حليم بتهمة الترتيب للقاء الإليزي، و كانوا من

أحسن إطارات الولاية الرابعة، و بهذا كان مصير مهندسي هذه القضية مأساويا.

وعلى الرغم من أن الرائد لخضر بورقعة، هو من أقنع سي محمد بالانقلاب على سي صالح، وكان عنصرا رئيسيا في إحباط هذه المبادرة، إلا أنه ينفي صفة الخيانة عن سي صالح و رفاقه، ويعتبر أن الخطأ الذي هذه القيادة، هي أنها: " ارتكبت سابقة في حق الإجماع العام للثورة...بحيث تجاوزت صلاحياتها كقيادة ولاية من بين ست ولايات أخرى، و وافقت على الالتقاء برئيس دولة تحاربنا...دون أدنى شرط، و دون إذن القيادة العامة السياسية أو العسكرية... «(48)

وفي 20 أوت 1960م كان الأمر في الولاية الرابعة قد استتب لسلطة سي محمد (جيلالي بونعامه) فوجه أمرا عاما للثوار في ولايته، و أرسل نسخة منه إلى قيادة الأركان بتونس، أكد فيه أن الولاية الرابعة قد خرجت منتصرة من وضعية خطيرة نتجت عما سماه تسيبا إجراميا، و عدم تنفيذ الأوامر وإهمال مراقبة كل فروع جيش التحرير و جبهة التحرير الوطني، و الجهوية، و تحويل الأموال، وهو انحراف كلي عن الطريق الذي رسمه الشهداء منذ 01 نوفمبر 1954م.

و أكد بعد ذلك أنه بعد مرحلة صعبة، استعادت الولاية الرابعة وجهها الحقيقي الذي كان لها أيام سي لخضر وسي أحمد، وأن أولئك الذين تسببوا في هذه الوضعية الصعبة قد أنزلت عدالة جيش التحرير الوطني العقاب بهم، وأن ملفاتهم سيطلع عليها قريبا كل مجاهدي الولاية الرابعة، وأن الوضعية السياسية و العسكرية للولاية تتحسن بشكل متزايد.

وفي الأخير أمر بالتطبيق الصارم لكل الأوامر من قبل كل المسؤولين الجنود، وأنه لن يكون تسامح مع أي إهمال⁽⁴⁹⁾، وبهذا تجاوزت جبهة التحرير

الوطني بوادر انشقاق خطير كاد يعصف بها ويضع ثمرات تضحيات هائلة في مهب الريح.

خاتمة: لقد كان عرض الجنرال ديغول لسلم الشجعان واعترافه بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم ومساغيه لإقناعهم بخيار الجزائر الجزائرية من أبرز جوانب المخطط الذي سمي باسمه والذي كان يستهدف الحفاظ على الجزائر كأرض فرنسية، ولكن على أسس جديدة تستوعب حقائق القرن العشرين الذي شهد أفول الظاهرة الاستعمارية في شكلها التقليدي الذي تشكل منذ القرن التاسع عشر.

غير أن هذه المبادرات الديغولية وإن وضعت جبهة التحرير الوطني أمام امتحان عسير، فإنها لم تحقق أهدافها الأساسية، بل إنها انتهت إلى فشل ذريع، فقد تطورت الأحداث فيما بعد لصالح جبهة التحرير الوطني، خاصة بعد مظاهرات 11 ديسمبر 1960م التي بينت التفاف الغالبية العظمى من الجزائريين حولها، وازدادت هذه الحقيقة وضوحا لدى ديغول والمجتمع الدولي يوم 08 جانفي 1961م، لما استجاب الشعب الجزائري لنداء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وقاطع الاستفتاء الذي علق عليه الجنرال ديغول آمالا كبيرة، فافتتح أن مصلحة فرنسا هي إنهاء هذا النزاع الذي هدد وحدتها القومية وأضر بسمعتها الدولية، ومنعها من أن تتحول إلى قوة عالمية، وأيقن أن السبيل الوحيد هو التفاوض مع جبهة التحرير الوطني، باعتبارها ممثلا شرعيا ووحيداً للشعب الجزائري، وهو ما حدث وأدى إلى اتفاقيات إيفيان (Evian) التي أبرمت يوم 18 مارس 1962م ومكنت جبهة التحرير الوطني من استعادة السيادة الوطنية للجزائر في بداية شهر جويلية 1962م.

الهوامش

1- Max Gallo: De Gaulle, le premier des français, édition Brodard et Taupin, Paris 2004, p270.

2- Ibid, p 271.

3- Centre des archives d'outre mer, Aix-en- Provence, Boîte 81f/347: discours prononcé par le général De Gaulle à Constantine le 03/10/1958.

(*) يمكن الإطلاع على النص كاملا في:

CAOM, Aix-en-Provence: boîte 81f/27(paix des braves)

4- El Moudjahid, N°=30, du 10 octobre 1958« première déclaration du gouvernement provisoire de la république Algérienne ».

(*1) أوردت جريدة المجاهد هذه الإجراءات في افتتاحيتها، و علقت على هذه القرارات بأنها تصحيح للسياسة غير الإنسانية للحكومات الفرنسية السابقة، و إقرار بعدالة القضية الجزائرية، ينظتتر:

El Moudjahid, N°=35, du 15 janvier 1959.

5- الجنرال ديغول، مذكرات الأمل- التجديد-(1958-1962م)، ترجمة سموحي فوق

العادة، الطبعة الأولى، منشورات دار عويدات، بيروت، 1971م، ص ص 80، 81.

6- Max Gallo, Op.cit , pp 317.

7- الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص 84.

8- المصدر نفسه، ص 84.

9- المصدر نفسه ص 85.

10- المصدر نفسه، ص 85.

11- المصدر نفسه، ص 86.

12- Voir le texte intégral in, Alain Peyrefitte, faut-il partager l'Algérie?, édition Plon, Paris, 1961, pp 201-203.

(*2) تحولت فرنسا إلى قوة نووية بفضل سلسلة التجارب النووية التي أجرتها في

الصحراء الجزائرية، حيث بدأتها باليربوع الأزرق يوم 13 فيفري 1960م، و ختمتها

"بقرونا"، التي أجريت يوم 16 / 02 / 1966م، و تراوحت طاقة هذه التفجيرات بين 3.7

حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية و الإنسانية رقم 02 / 2008 / 129

و 127 كيلو طن، و بلغ عددها 17 تفجيرا، منها أربعة(04) سطحية، سميت باليرابيع، و تم إجراؤها بالعمودية، و هي منطقة تابعة لرقان، و 13 باطنية، أجريت بانكر، التابعة لتمنراست.

13- Max Gallo, Op.cit, p329.

13- Idem.

15- Idem.

16- الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص 87.

17- Alain Peyrefitte, Op.cit, p 204.

18- الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص 87.

19- Léo Palacio, L e général Massu vide son sac, in :Yves Courrière , la guerre d'Algérie tome 07,éditions , librairie Jules Tallandier, Paris , 1976, p2187.

20- Ibid, p2190-2191.

21- L' Echo d'Alger, samedi, 23 janvier 1960 « le général Massu relevé de son commandement ».

(3*) حول هذا العصيان المدني الذي تحول إلى مواجهات دموية بين الجيش، و المستوطنين المتمردين، ينظر:

Général Jacquin «la sanglante journée du 24 janvier», tome 07, in, Yves Courrière, Op.cit, 2203-2209. et aussi,Léo Palacio,«Les Barricades», in ,Historia : la fin de l'Algérie française(1959-1962), numéro spécial, Librairie J. Tallandier, Paris, 1982, p p28-39.

22- الجنرال ديغول، المصدر السابق، ص 91.

23- المصدر نفسه، ص 91.

(*4)-Voir, Léo Palacio, «Les Barricades», Op.cit, p39.

24- Alain Peyrefitte, Op.cit, p 204.

25- CAOM, Aix- en -Provence: FRCAOM/93/4359 «L'autodétermination»

(5*)- حول ملابسات التحاق الرائد عز الدين بالثورة الجزائرية، ينظر:

Jacques Simone, et la guerre s'organise, in Yves Courrière, tome01, Op.cit, pp301-310.

26- Mohamed Teguia, l'armée de libération nationale en Wilaya 04, éditions Casbah, Alger, 2002, p96.

27- Lettre du commandant Azzedine au colonel Si M'hamed, 27novembre 1958, Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, le FLN, documents et histoire (1954-1962), éditions Casbah, Alger, 2004, pp 561-562.

28- Déclaration enregistrée du commandant Azzedine, 30 novembre 1958, In, Op.cit pp 562-563.

29- El Moudjahid, n°= 38, 17/03/1959« Echech de la politique des cessez le feu local : les révélations du commandant Azzedine ».

30- Mohamed Teguia, Op.cit, p97.

31- Idem.

(5*)- عين عضوا في هيئة الأركان العامة التي شكلها المجلس الوطني للثورة في دورته سنة 1959م، ينظر:محمد حربي، جبهة التحرير الوطني، الأسطورة و الواقع، ترجمة كميل قصر داغر، ط01، دار الكلمة للنشر، بيروت- لبنان، 1983م، ص.211

32- El Moudjahid, n°= 38, 17/03/1959« Echech de la politique des cessez le feu local : les révélations du commandant Azzedine ».

33- ينظر، الرائد لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الطبعة الثانية، الجزائر 2000، ص ص 333-344.

34- شارل ديغول، المصدر السابق، ص ص111-112.

(6*) ولد يوم 15 مارس 1933م بالعمرية، ولاية المدية، التحق بالثورة عام 1956م، عين قبيل الاستقلال في مجلس قيادة الولاية الرابعة، ثم عضوا بالمجلس الوطني للثورة، وبعد الاستقلال شارك في المجلس الوطني الأول، ثم أصبح عضوا في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني عقب مؤتمرها الأول سنة 1964م، وكان من أبرز معارضي جيش الحدود، ومن المؤسسين الأوائل لحزب جبهة القوى الاشتراكية، أدخل السجن

بتهمة التحالف مع العقيد الطاهر الزبيري وكريم بلقاسم، وعرف سجون وهران و البرواقية و الحراش، وأطلق سراحه عام 1975م.

35- الرائد سي لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص ص 62-64.

36- المصدر نفسه، ص 67.

(7*)- لخضر بوشامة(29 سنة)، ينتمي إلى أسرة من أعيان شرشال، موظف قديم في مصلحة البريد والمواصلات، كان يتسم بالصدق والهدوء، وهو مثقف لجنة الولاية، كان بمثابة الابن العزيز للعقيد سي أحمد، كان سياسيا متميزا، ومسلما ملتزما بتفسير متفتح للإسلام، معاديا للشيوعية، كان يرى أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية قد اخترقت من قبل الشيوعيين، يعتبر مهندس ما سمي بقضية سي صالح، ينظر:

Gilbert Meynier, Histoire intérieur du FLN (1954-1962), éditions Casbah, Alger 2003, p 425.

37- Rapport du 22 mars 1960, archives Harbi , dossier n°= 04.

38- فتحى الذيب: عبد الناصر و ثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، الطبعة الأولى، القاهرة: 1984م، ص 399.

39- Montagnon(P): la guerre d'Algérie , p317.

40- Gilbert Meynier, Op.cit, p427.

41- Challe (Maurice): notre révolte, Paris, 1968, p 418.

(8*) للإطلاع على تفاصيل أوسع حول هذه المفاوضات، ينظر:

Gilbert Meynier, Op.cit, pp427-428.

42- Compte rendu manuscrit de l'entrevue du 10 juin 1960, S.H.A.T.1H1243.

43- الرائد سي لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص ص 73.

44- المصدر نفسه، ص ص 74.

45- CAOM, Aix-en-Provence, FRCAOM/93/4359, section des affaires politiques, 23/09/1959 «radiotélévisée du général De Galle prononcé le 14 juin 1960».

46- Gilbert Meynier, Histoire intérieur du FLN., Op.cit, p428.

47- Rédha Malek, l'Algérie à Evian, histoire des négociations secrètes : 1956-1962, éditions ANEP, Alger, 2001, p64.

48- الرائد سي لخضر بورقعة، المصدر السابق، ص ص 79-80.

49- Mohamed Harbi, Gilbert Meynier, Op.cit, pp 565-566.